

نظرية الاقتصاد السياسي الدولي

تُعرّف نظرية الاقتصاد السياسي الدولي (IPE) بأنها دراسة العلاقة الديناميكية بين مجالي السياسة والاقتصاد في تحليل الشؤون العالمية. وتسعى إلى فهم كيفية تفاعل هذين المجالين، اللذين يُنظر إليهما غالبًا بمعزل عن بعضهما البعض، وكيف يتطوران، مما يُحدد النتائج الاجتماعية.

أولاً: الأسس النظرية للاقتصاد السياسي الدولي (IPE)

ترتكز أسس الاقتصاد السياسي الدولي على دراسة التوترات الحتمية بين أقوى نمطين للتنظيم الاجتماعي: **الدولة والسوق**.

1. التفاعل الديناميكي بين الدولة والسوق: يُعرّف الاقتصاد السياسي الدولي بأنه التفاعل بين الدولة (السياسة) والسوق (الاقتصاد). يمثل هذان المفهومان نمطين متناقضين لتنظيم الأنشطة البشرية وصنع القرار:

- منطق الدولة (السياسة):** يتمثل منطق الدولة في تقييد الأنشطة الاقتصادية وتوجيهها وضمان خدمتها للمصالح المتصورة للدولة والمجموعات القوية داخلها.
- منطق السوق (الاقتصاد):** يتمثل منطق السوق في تحديد الأنشطة الاقتصادية حيث تكون أكثر إنتاجية وربحية.

تركز هذه الدراسة على كيفية تأثير السوق العالمي على طبيعة وديناميكيات العلاقات الدولية.

2. القضايا المحورية: يتناول مؤشر الأداء الاقتصادي ثلاثة أسئلة جوهرية ناشئة عن الصدام بين الاعتماد المتبادل الاقتصادي العالمي والنظام السياسي العالمي المجزأ للدول ذات السيادة:

- أ. تأثير الاعتماد المتبادل للسوق على السياسة الدولية (والعكس صحيح).
- ب. تفاعل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي تولّد منافسة شديدة بين الدول على الموقع العالمي للأنشطة الاقتصادية.
- ج. تأثير السوق العالمية على التنمية الاقتصادية، وجهود الدول للتأثير على القواعد والأنظمة التي تحكم التجارة والاستثمار والنظام النقدي الدولي.

ثانياً: وحدة التحليل الرئيسية

تُركز مقارنة الاقتصاد السياسي الدولي بشكل أساسي على النظام الدولي وفواعله الرئيسية.

1. تفاعل الدولة والسوق على المستوى النظامي: وحدة تحليل مقارنة الاقتصاد السياسي الدولي هي التفاعل المتبادل والديناميكي بين الاقتصاد والسياسة. وتركز الدراسة على بنية النظم الاقتصادية والسياسية الدولية ووظائفها وتفاعلها، بدلاً من التركيز على تطوير السياسة الاقتصادية الخارجية لدولة معينة.

2. الدور المركزي للدولة: على الرغم من أن مقارنة الاقتصاد السياسي الدولي تدمج فواعل غير حكومية (مثل الشركات متعددة الجنسيات أو قوى السوق)، إلا أن المقاربة الكلاسيكية والواقعية للاقتصاد السياسي الدولي تتمحور حول الدولة.

أ. تُعتبر الدولة الطرف المهيمن في العلاقات الدولية.

- ب. يعتقد الواقعيون (المرتبطون بالقومية الاقتصادية) أن نظام الدولة القومية آخذ في التوسع، وأن الفعالية الاقتصادية والعسكرية للدولة تجعلها متفوقة على الفواعل الأخرى، مثل المنظمات العابرة للحدود الوطنية والدولية.
- ج. لا تزال الدولة القومية أساس الحياة السياسية والاقتصادية الحديثة، حيث تسعى المجتمعات إلى بناء دول قوية قادرة على تنظيم وإدارة اقتصاداتها الوطنية.

ثالثاً: الأفكار الرئيسية والمنظورات النظرية

تُجمّع نظريات الاقتصاد السياسي الدولي (IE) أفكار ثلاث أيديولوجيات أساسية متعارضة فيما يتعلق بدور السوق في تنظيم المجتمع والشؤون الاقتصادية: الليبرالية، والقومية الاقتصادية، والماركسية.

1. الليبرالية (أو الليبرالية الاقتصادية): تُعدّ الليبرالية منظور الاقتصاد السياسي الدولي الأكثر تأثيراً بعلم الاقتصاد.

- أ. **الهدف:** يهدف إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية، وتعظيم النمو، وتحسين رفاهية الإنسان.
- ب. **المبادئ:** يعتقد المفكرون الليبراليون أن السوق هو الطريقة الأكثر فعالية لتنظيم العلاقات الاقتصادية المحلية والدولية. كما يعتقدون أن التناغم الأساسي بين المصالح يدعم المنافسة السوقية.
- ج. **العلاقات الدولية:** تؤكد الليبرالية الاقتصادية الدولية على أن تقسيم العمل الدولي، القائم على الميزة النسبية، يؤدي إلى ظهور الأسواق تلقائياً ويعزز الانسجام بين الدول.

2. القومية الاقتصادية (أو الميركانتيلية): غالباً ما يرتبط هذا المنظور بالواقعية السياسية.

- أ. **الهدف:** الاعتقاد السائد هو أن الأنشطة الاقتصادية تابعة، ويجب أن تكون كذلك، لهدف بناء الدولة.
- ب. **الثروة والقوة:** ترى القومية أن الثروة وسيلة أساسية للقوة، وأن القوة ضرورية لاكتساب الثروة أو الاحتفاظ بها.
- ج. **المنافسة:** تُعتبر العلاقات الاقتصادية ساحة صراع، حيث يكون المكسب النسبي (أي التفوق على الآخرين) أهم من المكسب المشترك.
- د. **المحاور:** تُعطي القومية الأولوية للدولة والأمن القومي والقوة العسكرية في عمل النظام الدولي.

3. الماركسية: تقدم الماركسية وتياراتها الحديثة نقدًا بنيويًا للنظام.

- أ. **التركيز:** تُركز الماركسية على تحليل الرأسمالية.
- ب. **الطبقات والنظام العالمي:** يُجادل المنظور الماركسي بأن الاقتصاد العالمي يتكون من مركز مُهيمن ومحيط تابع، يتفاعلان ككلٍّ متكامل. الآليات التي تُنتج التراكم والتنمية في المركز تُنتج التخلف في المحيط.
- ج. **النظام-العالم الحديث:** تُعتبر نظرية النظام-العالم الحديث، المتأثرة بشدة بالماركسية، أن "العالم" هو بنية ومستوى تحليل مُناسب، حيث ترتبط أجزاؤه ارتباطاً ضرورياً ووظيفياً.
- د. **التنمية والإمبريالية:** تُركز المقاربات الماركسية على الصراع الطبقي، وتُجادل بأن ديناميكيات العلاقات الدولية الحديثة ناتجة عن حاجة الاقتصادات الرأسمالية لتصدير السلع وفائض رأس المال (الإمبريالية).

باختصار، توفر نظرية الاقتصاد السياسي الدولي عدسة لتحليل العلاقات الدولية من خلال تقسيم القضايا العالمية الرئيسية (التجارة، الشؤون النقدية، التنمية) من خلال منظور التفاعل بين الدولة والسوق، حيث تسعى الدولة إلى توجيه السوق لخدمة مصالحها، وتمارس السوق قوة متزايدة من الاعتماد المتبادل على سياسات الدولة.

الليبرالية الاقتصادية

تُحلل نظرية الاقتصاد السياسي الدولي (IPE) التفاعل بين السياسة (الدولة) والاقتصاد (السوق). وتُعدّ الليبرالية الاقتصادية إحدى الأيديولوجيات الرئيسية الثلاث (إلى جانب القومية والماركسية) التي تُشكّل هذا المجال.

قدّمت الليبرالية الاقتصادية مساهمات جوهرية في تحليل العلاقات الدولية من خلال طرح رؤية للنظام العالمي تُركّز على الكفاءة الاقتصادية، والنمو، والتعاون، وتناغم المصالح.

أولاً: المبادئ الأساسية وتوجيه التحليل

تُعدّ الليبرالية الاقتصادية المنظور الأكثر تأثيراً بعلم الاقتصاد، وتستند إلى مجموعة من الافتراضات التي تُحدّد نهجها التحليلي للشؤون العالمية:

1. فصل السوق وأسبقيته: تفترض الليبرالية وتدعو إلى فصل السياسة عن الاقتصاد في مجالين منفصلين.

❖ **دور الدولة:** يرى المفكرون الليبراليون أنه لا ينبغي للحكومات التدخل في السوق، إلا في حالات "فشل السوق" أو لتوفير منفعة عامة.

❖ **منطق السوق:** الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي هو زيادة الكفاءة الاقتصادية، وتعظيم النمو، وتحسين رفاهية الإنسان. ويُعتبر السوق الطريقة الأكثر فعالية لتنظيم العلاقات الاقتصادية المحلية والدولية.

❖ **الفاعلون:** تقوم الفرضية الأساسية لليبرالية على أن الأفراد (المستهلكون والشركات) هم أساس المجتمع، وأنهم يتصرفون بعقلانية من خلال السعي إلى تعظيم وإشباع رغباتهم بأقل تكلفة.

2. الانسجام والتقدم: على عكس القوميين والماركسيين، الذين يعتبرون الصراع محورياً، تُحلل الليبرالية العلاقات الدولية من منظور المكاسب والانسجام المتبادلين.

❖ **التعاون:** يعتقد الليبراليون أن الانسجام الجوهري في المصالح يدعم المنافسة السوقية.

❖ **التقدم:** يرون التقدم منفصلاً في المقام الأول عن السياسة ومبنياً على تطورات السوق. ينكرون أي علاقة سببية ضرورية بين النمو الاقتصادي والتطورات السياسية السلبية كالحرب أو الإمبريالية.

❖ **المكاسب المطلقة:** يفترض الليبراليون الجدد (المؤسسيون) أن الدول تهتم في المقام الأول بالمكاسب المطلقة التي تجنيها من التعاون (رفاهية نفسها)، دون أن تُفرط في الاهتمام بحجم المكاسب النسبية لمنافسيها.

ثانياً: مساهمات محددة في تحليل العلاقات الدولية

تقدم الليبرالية أطراً تحليلية محددة في مجالات رئيسية من الاقتصاد السياسي الدولي: التجارة، والتنمية، والسلام.

1. تحليل التجارة الدولية والميزات النسبية: النظرية الليبرالية للتجارة الدولية هي نظرية أرثوذكسية.

- ❖ **مصدر الثروة:** تركز هذه النظرية على الاعتقاد بأن التخصص الاقتصادي وتقسيم العمل الدولي يُحققان مكاسب في الكفاءة الإنتاجية ويزيدان الدخل القومي والثروة العالمية.
- ❖ **الميزة النسبية:** المفهوم الرئيسي هو قانون ديفيد ريكاردو للميزة النسبية، والذي ينص على أن التكامل في التجارة يعود بالنفع على جميع الأطراف، حتى لو كان أحد الأطراف أقل كفاءة في جميع المجالات. وهذا يُحوّل التجارة من لعبة محصلتها صفر (من منظور ميركانتيلي) إلى لعبة محصلتها إيجابية أو غير صفرية.
- ❖ **محرك النمو:** تُعتبر التجارة "محركًا للنمو". فالتجارة والاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل نموًا تُمثل نموًا.

B. Analyse du Développement Économique

Le libéralisme apporte une perspective optimiste sur l'intégration des économies en développement dans le système mondial.

- **Facteur Bénéfique :** L'économie mondiale est perçue comme un **facteur bénéfique** pour le développement économique, car l'interdépendance et les liens économiques favorisent les sociétés en développement.
- **Diffusion :** Les flux de biens, de capitaux et de technologie diffusent les facteurs requis pour le développement, favorisant l'efficacité optimale dans l'allocation des ressources et transmettant la croissance.
- **Politiques Internes :** Les libéraux soutiennent que les obstacles fondamentaux au développement se trouvent **à l'intérieur des pays** eux-mêmes (mauvaises politiques, structures sociales conservatrices). Ils mettent en contraste le succès des stratégies de **croissance tirée par l'exportation** (Asie) avec l'échec des stratégies de substitution aux importations (Amérique latine).

C. Coopération et Paix Internationales

Le libéralisme est historiquement lié à la promotion de la paix dans les relations internationales.

- **Lien avec la Paix :** Les libéraux croient que les relations économiques internationales créent des liens d'intérêt mutuel et un intérêt acquis dans la paix, exerçant une **influence modératrice sur la politique internationale**.
- **Interdépendance :** L'élargissement des réseaux d'**interdépendance économique** crée une base pour la paix et la coopération dans le système international anarchique.
- **Institutions :** Les néolibéraux (néolibéraux institutionnalistes) mettent l'accent sur le rôle des **institutions et régimes internationaux** (comme l'OMC ou le FMI) pour atténuer l'anarchie et faciliter la coopération entre États rationnels. Ces régimes encouragent les habitudes de coopération et garantissent la stabilité.

- **Paix Démocratique** : Une contribution majeure est l'hypothèse de la « **paix démocratique** » (*democratic peace hypothesis*), selon laquelle les États libéraux-démocratiques stables, dotés de constitutions, ne se font pas la guerre entre eux.

III. Les Limites de l'Analyse Libérale (Critique Interne à l'EPI)

Les autres écoles de l'EPI, y compris les critiques libérales, soulignent les limites de cette approche, ce qui enrichit l'analyse du champ :

- **Manque de Politique** : La critique principale est que le libéralisme **sépare artificiellement l'économie de la société** et manque d'une véritable « économie politique », en négligeant l'influence des facteurs non économiques (comme la coercition ou le pouvoir de négociation) sur les échanges.
- **Inégalité** : Le libéralisme tend à négliger les questions de **justice ou d'équité** des résultats économiques, notamment la distribution de la richesse entre et au sein des sociétés, car cela se situe en dehors de sa préoccupation première.
- **Statique** : L'analyse libérale est souvent **statique**, considérant le cadre sociopolitique existant (y compris la distribution du pouvoir et des droits de propriété) comme une donnée, et manquant d'une théorie de la dynamique du changement politique international.
- **Gain Relatif** : La théorie néoréaliste conteste le focus sur les gains absolus, insistant sur le fait que l'anarchie oblige les États à se concentrer sur les **gains relatifs**.

En définitive, le libéralisme économique fournit à l'analyse des relations internationales un ensemble d'outils analytiques puissants, orientés vers l'efficacité et la maximisation de la richesse totale, mais il est souvent critiqué par les perspectives nationalistes et marxistes pour son incapacité à intégrer pleinement la dynamique de pouvoir et de conflit inhérente au système international.

القومية الاقتصادية (أو الميركانتيلية)

القومية الاقتصادية (أو الميركانتيلية) هي إحدى الأيديولوجيات الأساسية الثلاث للاقتصاد السياسي الدولي، وتُشكل منظورًا رئيسيًا لتحليل العلاقات الدولية. ويرتكز تعريفها على أولوية السياسة على الاقتصاد، وتبعية الأنشطة الاقتصادية لأهداف الدولة.

أولاً: التعريف والمبادئ الأساسية

القومية الاقتصادية هي مجموعة من المواقف والمواضيع، وليست إطارًا نظريًا منهجيًا، وتتمثل فكرتها المركزية في:

1. **تبعية الاقتصاد للدولة**: يجب أن تخضع الأنشطة الاقتصادية لهدف بناء الدولة ولمصالحها. القومية الاقتصادية (أو الميركانتيلية) هي في جوهرها عقيدة لبناء الدولة.

2. **أولوية السياسة:** تفترض هذه القومية وتدعو إلى أولوية السياسة على الاقتصاد. ويُنظر إلى العوامل السياسية على أنها تحدد، أو ينبغي أن تحدد، العلاقات الاقتصادية.
3. **الثروة والقوة:** يُنسب جميع القوميين الأولوية للدولة والأمن القومي والقوة العسكرية في تنظيم النظام الدولي وسير عمله. من هذا المنظور، تُكمل الثروة والقوة بعضهما البعض:
 - ✓ الثروة وسيلة أساسية للقوة.
 - ✓ القوة ضرورية لاكتساب الثروة أو الاحتفاظ بها.
4. **الطبيعة الصراعية:** يعتقد القوميون أن العلاقات الاقتصادية بطبيعتها مجال صراع. في عالم تتنافس فيه الدول، يعتبرون المكاسب النسبية (التفوق على الدول الأخرى) أهم من المكاسب المتبادلة (المنافع المطلقة). ويُنظر إلى الاعتماد المتبادل الاقتصادي كمصدر للصراع وانعدام الأمن، لأنه يتسبب في تأسيس علاقات قائمة على التبعية.

ثانيًا: الأهداف والسياسات الاقتصادية

- تتجلى القومية الاقتصادية من خلال سياسات تهدف إلى تعزيز الاستقلال الوطني والقوة الوطنية:
1. **التصنيع:** الهدف الرئيسي للقوميين هو التصنيع. يربطون ملكية الصناعة بالاكتماء الذاتي الاقتصادي والاستقلال السياسي. يرون في الصناعة أساس القوة العسكرية ومفتاح الأمن القومي في العالم الحديث.
 2. **الحماية:** يُؤيدون الحماية الاقتصادية وسيطرة الدولة على التجارة الدولية. يُعارض هذا الموقف النظرية الليبرالية للتجارة الحرة، التي تُعتبر تبريرًا للمصالح الوطنية للاقتصادات المهيمنة.
 3. **الاكتماء الذاتي:** يُركز القوميون على الاكتفاء الذاتي الوطني بدلًا من فوائد زيادة الاعتماد المتبادل الاقتصادي.

ثالثًا: أشكال القومية الاقتصادية

على مر القرون، شهدت القومية الاقتصادية تحولات عديدة، وتُعرف بمصطلحات مختلفة، منها الميركانتيلية، والدولانية، والحماية، والمدرسة التاريخية الألمانية، والحماية الجديدة. يمكن التمييز بين شكلين من الميركانتيلية:

1. **الميركانتيلية "الحميدة" (Benign Mercantilism):** وهي عمومًا موقف دفاعي. وتتمثل في اتخاذ تدابير حمائية لحماية قيم المجتمع ومصلحه، وحماية الاقتصاد من القوى الاقتصادية والسياسية الخارجية غير المرغوب فيها. وهي تسمح للمجتمع بالحفاظ على استقلاله الداخلي والحفاظ على الصناعات التي يعتبرها مهمة.
2. **الميركانتيلية "الخبیثة" (Malevolent Mercantilism):** وهي شكل عدواني. وتنظر إلى الاقتصاد الدولي كساحة للتوسع الإمبريالي والتوسع الوطني. ويشير هذا إلى إدارة الحروب بين الدول من خلال الوسائل الاقتصادية، والمثال الكلاسيكي على ذلك ألمانيا النازية.

من المرجح أن تؤدي القومية الاقتصادية، حتى في شكلها الأخف، إلى توترات وصراعات. وتُعتبر ذات تأثير كبير في العلاقات الدولية طالما بقي نظام الدولة قائمًا.

بعض المنظورات الماركسية

أولاً: الإمبريالية

في دراسة العلاقات الدولية، وخاصةً في إطار الاقتصاد السياسي الدولي والنظريات النقدية، تُعرّف الإمبريالية في المقام الأول بأنها ديناميكية قوة وتوسع اقتصادي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بآلية عمل الرأسمالية. ينبع التعريف الأكثر تأثيراً وكلاسيكياً من التراث الماركسي:

التعريف وفقاً للمنظور الماركسي/اللينيني: تطورت نظرية الإمبريالية، التي دافع عنها لينين بشكل خاص، كنقد أساسي للافتراض الليبرالي القائل بأن الرأسمالية المتأخرة ستؤدي إلى السلام الدولي.

تُعتبر الإمبريالية مرحلة حتمية من مراحل الرأسمالية، وتتميز بما يلي:

1. **تصدير فائض رأس المال:** تحرك ديناميكيات العلاقات الدولية الحديثة حاجة الاقتصادات الرأسمالية إلى تصدير السلع وفائض رأس المال.
2. **صعود المذهب التجاري أو المركنتيلي:** جادل لينين وبوخارين بأن الاتجاه السائد في ذلك العصر كان ظهور دول تجارية جديدة أكثر استعداداً لاستخدام القوة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية.
3. **مصدر الصراع:** اعتُبرت التراكمات الوطنية لرأس المال الفائض السبب الرئيسي لتدهور نظام دولي سلمي نسبياً. ولا شك أن التنافس على الأسواق ومنافذ رأس المال قد يكون سبباً للتوتر والإمبريالية والحرب.
4. **تبعية الاقتصاد للدولة:** تفترض النظريات الماركسية والماركسية الجديدة، التي تركز على هذه الديناميكية، أن الإمبريالية مرتبطة بالتمويل الدولي.

شرح لينين هذه الأطروحة في كتابه "الإمبريالية، أعلى مراحل الرأسمالية" (1916).

تفسيرات أوسع: على الرغم من تركيز النظرية الماركسية على الرأسمالية، تشير المصادر إلى أن الإمبريالية تُفهم أيضاً ضمن سياق تاريخي ونظامي أوسع:

1. **عامل الحرب:** تُعتبر الإمبريالية عموماً عاملاً مسبباً للتوترات والحروب في النظام الدولي.
2. **الظاهرة التاريخية:** انتقد بعض الباحثين، مثل والتز، الفكرة الماركسية القائلة بأن الإمبريالية نتاجٌ للرأسمالية الاحتكارية فحسب، مجادلين بأنها ظاهرة قائمة منذ الأزل. يشير هذا المنظور إلى أن الإمبريالية ليست حكراً على الاقتصادات الرأسمالية الحديثة، بل إن التنافس على الأسواق ومنافذ رأس المال لا يزال عاملاً مؤثراً.
3. **الإمبريالية الجديدة:** في أدبيات العالم الثالث المعاصرة، يُستخدم مصطلح الإمبريالية الجديدة أحياناً لوصف كيفية استفاضة البروليتاريا في العالم الصناعي من الاستغلال، مما يدعم رفض مُثل الاشتراكية الدولية لصالح حركات التحرر الوطني في الأطراف.
4. **الأنظمة المهيمنة:** يُستشهد بمفهوم الإمبريالية أيضاً من قبل النقاد الراديكاليين للمؤسسات الدولية الخاضعة لهيمنة الغرب، الذين يُنددون بها باعتبارها عملاء إمبرياليين للرأسمالية الدولية. وبالمثل، يُمكن أن يكون النظام الدولي تجسيداً لما أسماه كاوتسكي Kautsky "الإمبريالية الفائقة ultra-impérialisme".

وهكذا، في دراسة العلاقات الدولية، تشير الإمبريالية إلى استراتيجية تاريخية للهيمنة من دولة إلى دولة، وبشكل أكثر تحديداً وتأثيراً، إلى مرحلة التوسع والاستغلال القسري للرأسمالية الحديثة التي فرضها تراكم الفائض من رأس المال.

ثانياً: أعمال ومساهمات إيمانويل والرشتاين

تُعد نظرية النظام-العالم الحديث من الرؤى المعاصرة المؤثرة المستخدمة لتفسير نشأة وتوسع ووظائف الاقتصاد السياسي الدولي. تُمثل نظرية النظام-العالم الحديث موقفًا نظريًا بنيويًا أساسيًا، تُجادل بأنه لا يمكن فهم تاريخ ووظائف الاقتصاد السياسي العالمي إلا من خلال هذا النظام.

فيما يلي تعريف نظرية النظام-العالم الحديث وخصائصها الأساسية، والمستمدة أساسًا من أعمال إيمانويل والرشتاين:

تعريف النظام وطبيعته:

1. **التعريف الأساسي:** يُعرّف النظام-العالم الحديث بأنه "وحدة ذات تقسيم عمل واحد وأنظمة ثقافية متعددة". تتجذر هذه النظرية بعمق في المفهوم الماركسي للواقع الاجتماعي، مُسلّمة بأولوية المجال الاقتصادي والصراع الطبقي كمحددات للسلوك البشري.

2. **وحدة التحليل:** تفترض نظرية النظام-العالم الحديث أن "العالم" هو الوحدة ومستوى التحليل المناسبين. إنه كلّ بنيوي. يُفهم على أنه "نظام" تترايط فيه جميع مكوناته وظيفيًا وضروريًا وتعمل وفقًا لمجموعة من القوانين الاقتصادية. يركّز التحليل على الرأسمالية كظاهرة عالمية.

البنية والوظيفة: يتميز النظام-العالم الحديث ببنية هرمية تتفاعل كوحدة متكاملة ومندمجة:

1. **بنية المركز والأطراف:** ينقسم الاقتصاد العالمي إلى ثلاثة مستويات من الدول: المركز، وشبه المحيط، والأطراف. **النظام العالمي بنية متكاملة يتفاعل فيه المركز المسيطر والمحيط التابع.** وتُحدد بنية النظام بتقسيم عالمي فريد للعمل الرأسمالي.

2. **آلية التبعية والاستغلال:** ترى نظرية "النظام-العالم الحديث" أن الآليات التي تُنتج تراكم رأس المال والتنمية في المركز تُنتج في الوقت نفسه تخلفًا اقتصاديًا وسياسيًا في الأطراف. وتتمثل أهم سمات النظام في استخلاصه الفوائض الاقتصادية ونقله الثروة من المحيط التابع إلى المراكز الإمبريالية (المركز). وتُعتبر هذه العلاقة متكاملة لدرجة أن مفهوم "التنمية الوطنية" بمعزل عن عمل النظام العالمي غير موجود.

3. **دور الدول:** ترى نظرية "النظام-العالم الحديث" أن الدولة القومية والسوق عنصران مشتقان من قوى اجتماعية واقتصادية أساسية وأكثر جوهرية. إن الفرق بين مستويات الدولة الثلاثة (المركز، شبه المحيط، المحيط) يكمن في قوة آلة الدولة، التي تسمح بنقل الفائض من المحيط إلى المركز.

باختصار، تفترض نظرية النظام-العالم الحديث نظامًا اقتصاديًا عالميًا موحدًا وهرميًا، حيث تعمل العلاقات الرأسمالية العالمية على إدامة التراكم في المركز والتخلف في المحيط.